شرق آسيا في التوجهات الجيواستراتيجية الأمريكية[▽]

East Asia in American Geostrategic Orientations

أ.د. علي حسين حميد[*]
م.م. وليد جرجيس إسعيد[*]

Prof. Dr. Ali Hussein Hamid
Asst. Lect. Waleed Jarjees Asaed

- **الملخص:**

جاء القرن الحادي والعشرون بتحولات كبيرة في توجهات الإستراتيجية الأمريكية، إذ شكّلت آسيا، وشرقها تحديداً، التوجه الجديد للجيواستراتيجية الأمريكية بعد أن كانت أوروبا، في أعقاب الحرب العالمية الثانية، هي نقطة الاهتمام الأبرز، ثم تصدّر الشرق الأوسط، بتشعباته وتفاعلاته الكبرى، الاهتمام الإستراتيجي الأمريكي. وكان السبب الأبرز في ذلك يعود إلى ظهور منافس جديد يسعى للتوسع إقليمياً، وهو الصين.

- **الكلمات المفتاحية:** (شرق آسيا، الجيواستراتيجية، الصين، الولايات المتحدة)

- **Abstract**

The 21st century brought significant shifts in American strategic orientations, as Asia, particularly its eastern region, emerged as the new focus of U.S. geostrategy. Previously, Europe had been the primary point of interest following World War II, after which the Middle East, with its complexities and major interactions, took center stage in American strategic concerns. The primary reason for this shift was the rise of a new competitor seeking regional expansion—China.

- **Keywords:** (East Asia, Geostrategy, China, United States)

[▽] تاريخ التقديم : 2025/1/20 تاريخ القبول: 2025/2/25 تاريخ النشر: 2025/3/31

* كلية العلوم السياسية/ جامعة النهرين dr.alihussien@nahrainuniv.edu.iq
* مديرية تربية صلاح الدين/ وزارة التربية waleedjarjees@gmail.com

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 / International | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0

المقدمة:

تشكّل الهيمنة الأميركية المحور الأساس للتحركات الجيوإستراتيجيّة للولايات المتحدة، فالمصالح الإستراتيجية التي تقل عن مستوى الهيمنة والانفراد القطبي لا تعدو كونها روافد فرعية تصب جميعها في خدمة المصلحة الكبرى، وهي الحفاظ على الهيمنة الأميركية العالمية ومواجهة أي قوة منافسة قد تظهر على الساحة الدولية.

وفي سياق مفهوم الهيمنة ومعطياتها وأهميتها في الفكر الإستراتيجي الأميركي، تبرز منطقة شرق آسيا كواحدة من أكثر المناطق أهمية وحيوية في النظام الدولي المعاصر، فهي تمثل منظومة إقليمية تضم دولاً ذات تأثير اقتصادي وسياسي كبير، وتمتلك إرثاً إمبراطورياً يؤهلها لأن تكون قوى منافسة قادرة على إعادة تشكيل موازين القوى العالمية.

ومع تعاظم القوة الاقتصادية للصين وارتفاع معدلات نموها بشكل لافت، تعززت طموحاتها الإستراتيجية لتصبح لاعباً رئيسياً في النظام الدولي. وبالتوازي، فإن تراجع قدرات القوى المنافسة للصين داخل إقليمها جعل فرضية هيمنتها الإقليمية قابلة للتحقق. وفي هذا السياق، تنظر الولايات المتحدة إلى صعود الصين بوصفه تهديداً مباشراً لمكانتها كقوة عالمية مهيمنة، مما دفعها إلى اتخاذ خطوات حاسمة للحفاظ على تفوقها في المنطقة.

أهمية البحث: تكمن أهمية البحث في تسليط الضوء على مكانة شرق آسيا ضمن التوجهات الجيواستراتيجية الأمريكية، لا سيما في ظل صعود الصين كمنافس رئيسي. يوضح البحث كيف أثرت التحولات الجيوسياسية على أولويات السياسة الأمريكية في المنطقة. كما يستعرض الأطر النظرية التي شكلت استراتيجيات الولايات المتحدة تجاه شرق آسيا.

هدف البحث: يهدف البحث إلى دراسة أهمية شرق آسيا في التوجهات الجيواستراتيجية الأمريكية، عبر تحليل دوافع التحول نحو المنطقة، وتأثير صعود الصين كمنافس استراتيجي، فضلًا عن استعراض الأطر النظرية التي تشكل سياسات الولايات المتحدة تجاهها.

مشكلة البحث: تبرز الإشكالية الرئيسية التي يعالجها البحث في فهم كيف أثّر التحول في التوجهات الجيواستراتيجية الأمريكية على موقع شرق آسيا في الاستراتيجية الأمريكية، وما دور صعود الصين في إعادة تشكيل أولويات الولايات المتحدة هناك.

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 / International | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0

فرضية البحث: يحاول هذا البحث مناقشة فرضية أساسية مفادها أن صعود الصين ونموها الاقتصادي منذ مطلع القرن الحادي والعشرين شكل المحرك الأساس للتوجهات الجيواستراتيجية الأمريكية، مما دفعها في النهاية الى تخفيف التزاماتها الأمنية وتوجهاتها الاستراتيجية تجاه مناطق جيواستراتيجية أخرى لتصبح شرق آسيا المنطقة ذات الأولوية في فرضيات التفاضل الجيواستراتيجي الأمريكي.

- **الإطار المنهجي للبحث:**

سنحاول استعراض اهم فقرات بحثنا من خلال الهيكلية التالية:

- اولاً: تاريخ الجيوإستراتيجيّة الأمريكية تجاه شرق اسيا.
- ثانياً: التحول الإستراتيجي تجاه آسيا في عهد باراك أوباما.
- ثالثاً: محفزات التحول الجيواستراتيجي الأميركي تجاه شرق آسيا.
- رابعاً: الجدل الفكري للتحولات الجيوإستراتيجيّة تجاه شرق آسيا.

اولاً: تاريخ الجيوإستراتيجيّة الأمريكية تجاه شرق اسيا

في سبعينيات القرن العشرين، شهدت الساحة الدبلوماسية تحركات أمريكية مكثفة تجاه بسط العلاقات الثنائية مع الصين، إذ لعب مستشار الأمن القومي آنذاك، هنري كيسنجر، دوراً بارزاً في التنسيق للزيارة التاريخية الأولى لرئيس الولايات المتحدة ريتشارد نيكسون إلى بكين واجتماعه بالزعيم الصيني ماو تسي تونغ عام (1972)، وإصدار إعلان شنغهاي الذي عبر عن رغبة البلدين بإقامة علاقات طبيعية بين البلدين والعمل على تسوية خلافاتهما، وكان من بين النتائج المباشرة لهذا التقارب استعادة الصين لعضويتها في الأمم المتحدة على حساب تايوان وكذلك مقعدها الدائم في مجلس الأمن الدولي، ثم تلا ذلك زيارة الرئيس جيرالد فورد عام (1975)، مما مهد لتبادل السفراء وانطلاقة العلاقات الدبلوماسية بين الجانبين في عام (1979) [1][2].

وقد وصفت التحركات الجيوإستراتيجيّة الأمريكية في تلك الحقبة تجاه منطقة آسيا عامةً بـ"سياسة التجاهل"، التي استمرت حتى عام (1989)، إذ لم تُبدِ الولايات المتحدة اهتماماً كبيراً بالمنطقة، لا سيما

(1) هنري كيسنجر، **سنوات التجديد**، ترجمة: هشام الدجاني (الرياض: مكتبة العبيكان، 2009)، ص791.

(2) طارق عزيزة، **استراتيجية الولايات المتحدة في اسيا في ظل النهوض الصيني** (الدوحة: مركز حرمون للدراسات المعاصرة، 2017)، ص4.

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 / International | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0

مع انشغالها بتجاذبات الحرب الباردة، فكانت معظم التحركات الإستراتيجية الأمريكية تنطلق من دوافع الحرب الباردة، ومن ذلك توثيق علاقاتها مع الصين في عام (1978) إثر الاحتلال الفيتنامي لكمبوديا، ضمن إطار إحباط المخططات السوفيتية الفيتنامية في جنوب شرق آسيا، إذ كانت تلك البلدان النامية عموماً في الفكر الإستراتيجي الأمريكي هي مجرد ساحات صراع بين الشرق والغرب[1].

اتفقت سياسات الدولتين، الولايات المتحدة الأمريكية والصين، خلال الحرب الباردة على التأكيد على جدية التهديد الروسي لأمن الولايات المتحدة الأمريكية والصين، بصرف النظر عن أن طبيعة وشكل ذلك التهديد يختلف تماماً بين الدولتين. فالصراع القطبي المحتدم بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي كان يمثل المحور الأساسي لطبيعة مرحلة الحرب الباردة. أما بالنسبة للصين، فقد كان الاتحاد السوفيتي يشكل تهديداً للأمن الصيني من خلال الحشود الكبيرة للجيش السوفيتي على الحدود الصينية، فضلاً عن العديد من مشاكل الحدود والإجراءات الاقتصادية بينهما. وبصرف النظر عن ذلك، أصبحت الخلافات الناجمة عن التناقضات في المجالات الأيديولوجية، وحقوق الإنسان، والديمقراطية، ومسألة تايوان، والتجارة تحتل مرتبة ثانوية ضمن سلم الخلافات بين الولايات المتحدة والصين. وقد تمكنت الدولتان من تجاوز خلافاتهما في تلك المسائل لصالح مواجهة التهديد الأكبر، وهو الاتحاد السوفيتي في تلك الحقبة، وشكّل الإجماع تجاه تلك التهديدات الأساس الإستراتيجي للعلاقات الصينية الأمريكية في السبعينات والثمانينات من القرن العشرين، وحدد طبيعة التعاون الإستراتيجي بينهما[2].

وفي حقبة إدارة جورج بوش الأب، تم التركيز على ضمان وصول السلع الأمريكية إلى الأسواق الآسيوية، إذ اعتُبر التواجد العسكري الأمريكي في المنطقة مصدراً للاستقرار وشرطاً مسبقاً لدفع عجلة النمو الاقتصادي الإقليمي في شرق آسيا، وقد طغى الطابع الاقتصادي على هذه المرحلة، ولم تختلف إدارة بيل كلينتون كثيراً عن التوجهات السابقة، إذ اهتمت بدعم العديد من المؤسسات الإقليمية، مثل منظمة التعاون الاقتصادي لآسيا–الباسيفيك والمنتدى الإقليمي لرابطة الآسيان. كما وقعت العديد من الاتفاقيات التجارية مع دول مثل إندونيسيا وسنغافورة، جددت إدارة الرئيس بيل كلينتون التزام الولايات المتحدة الأمريكية بتحالفها الأمني مع اليابان، إذ أصدر البلدان إعلاناً مشتركاً عام (1996) يؤكد أن

(1) أمينة فلاح، "الإستراتيجية الأمنية الأمريكية الجديدة في منطقة جنوب شرق آسيا: من سياسة التجاهل الى سياسة إعادة التوازن"، **مجلة قضايا آسيوية**، العدد2 (برلين: 2019)، ص18.

(2) ليو شيه تشنج ولي شي دونج، **الصين والولايات المتحدة الأمريكية خصمان أم شريكان**، ترجمة: عبد العزيز حمدي عبد العزيز (القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة، 2003)، ص49.

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 / International | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0

التحالف الأمني بين الولايات المتحدة واليابان يشكل أساساً للاستقرار الذي من شأنه أن يسمح بازدهار متنامٍ في شرق آسيا في مرحلة ما بعد الحرب الباردة[1][2].

وتجدر الإشارة في هذا السياق إلى جدلية الاستجابة الأمريكية وردود فعلها حيال الأزمة الاقتصادية الآسيوية (1997–1998)؛ إذ مارست الولايات المتحدة ضغوطاً على صندوق النقد الدولي لفرض مطالب تعجيزية للإصلاح، بما يتماشى مع الأهداف الاقتصادية الأمريكية في المنطقة، وذلك خلافاً للصين التي قدمت دعماً مالياً مباشراً ودون شروط صارمة تتطلب تغييرات هيكلية في الاقتصاد المحلي. وسعت الصين إلى تعزيز التعاون الإقليمي عبر شراكات ثنائية ومتعددة الأطراف، مؤكدةً على فكرة التعاون المتبادل بدلاً من التدخل. وقد أسهمت هذه الأزمة في تنامي الاستياء داخل دول جنوب شرق آسيا وتراجع الدور الأمريكي في المنطقة، مما أتاح للصين فرصة لتثبيت موقعها وريادتها الإقليمية[3].

في عهد إدارة **جورج بوش الابن** George W. Bush، طغت استراتيجية مكافحة الإرهاب على جميع التوجهات الجيوإستراتيجيّة الأمريكية، إذ ركز الاهتمام الأمريكي في منطقة شرق وجنوب شرق آسيا على رسم استراتيجيات خاصة بمكافحة التنظيمات الإرهابية في دول المنطقة، مثل سنغافورة، إندونيسيا، والفلبين. وتمثلت إحدى مخرجات هذه الإستراتيجية في مساعدات عسكرية قدمتها الولايات المتحدة لدول المنطقة، اذ حصلت الفلبين عام (2002) على مساعدات عسكرية بقيمة (100 مليون دولار)، وبدأت تدريبات مشتركة مع القوات الأمريكية. كما تلقت إندونيسيا مساعدات عسكرية بقيمة (50 مليون دولار عام 2002). وفي العام ذاته، تم التوقيع على إعلان مشترك بين رابطة دول جنوب شرق آسيا (آسيان) والولايات المتحدة بشأن التعاون لمكافحة الإرهاب، مما عزز من مستوى التعاون الأمني بين الولايات المتحدة ودول المنطقة في مواجهة التهديدات الإرهابية. وقد أكدت وثيقة الأمن القومي الأمريكي لعام (2002) أن أحداث الحادي عشر من سبتمبر كانت سبباً رئيسياً في تشكيل العديد من التحالفات الأمريكية الآسيوية، اذ قدمت دول مثل اليابان، كوريا الجنوبية، تايلاند، الفلبين، وسنغافورة مساعدات عسكرية ولوجستية للولايات المتحدة[4].

---

(1) طارق عزيزة، مصدر سبق ذكره، ص13.

(2) أمينة فلاح، مصدر سبق ذكره، ص19.

(3) المصدر السابق، ص21.

(4) أمينة فلاح، مصدر سبق ذكره، ص23.

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 / International | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0

بدأت التوجهات الجيواستراتيجيّة الأمريكية تسلط الضوء تدريجياً على بؤر التوتر ضمن المحيط الإقليمي لمنطقة شرق آسيا، وعلى رأسها نزاعات بحر الصين الجنوبي. وتشمل هذه النزاعات خلافات على تبعية هذه الجزر، مثل النزاع حول جزر باراسيل والنزاعات متعددة الأطراف حول جزر سبراتلي. وتشترك في هذه المعادلة المعقدة عدة دول، وهي الصين، وبروناي، وماليزيا، والفلبين، وفيتنام. وقد ازدادت حدة هذه النزاعات مع تصاعد الرغبة الصينية في بسط سيطرتها على هذا الممر المائي الإستراتيجي[1].

ثانياً: التحول الإستراتيجي تجاه آسيا في عهد باراك أوباما

بعد قرابة عقد من التخبط الأمريكي الذي جرّه بصورة كبيرة إلى مشكلات الشرق الأوسط وتعقيداتها، وعد الرئيس الأمريكي باراك أوباما منذ وصوله إلى إدارة البيت الأبيض بتغيير هذا الواقع والتوجه إلى منطقة استراتيجية أكثر تأثيراً في المصالح الأمريكية وتوازناتها الدولية. وخلال عام (2009)، أطلقت إدارته ما عُرف بمبادرة "آسيا المحور"، التي دارت حول تركيز الإدارة على آسيا، وعلى شرقها بصورة أكثر تحديداً، ومنحها اهتماماً خاصاً. أوضحت هذه السياسة أن منطقة آسيا–الباسيفيك تمثل أولوية جيواستراتيجية للولايات المتحدة الأمريكية، مما جعلها تحظى بدرجة كبيرة من الاهتمام في سياستها الدبلوماسية، ومبادراتها الاقتصادية، وتحركاتها العسكرية.

وبالرغم من أهمية منطقة شرق آسيا بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية فإن نشاطها الدبلوماسي قبل التوجهات الجيواستراتيجيّة لإدارة باراك أوباما لم يكن بحجم أهميتها، فكان في كثير من الأحيان عرضياً، ومهملاً في أحيان أخرى، وغير منخرط بعمق في قضايا هذه المنطقة، فقد كانت الأولوية في اغلب الأحيان لأوروبا والشرق الأوسط، الا ان ذلك قد اختلف مع الإدارة الجديدة، فقد كان لوزيرة الخارجية هيلاري كلينتون نشاط دبلوماسي عالٍ في تلك المنطقة؛ إذ كانت وجهتها الأولى في زياراتها الرسمية في عام (2009) إلى اليابان، وإندونيسيا، وكوريا الجنوبية، والصين، على عكس الزيارات الأولى التي يقوم بها وزراء الخارجية في إدارات سابقة، التي كانت تركز بشكل أكبر على أوروبا والشرق الأوسط. وقد

(1) أسماء باهي ورضا شوادرة، "التوجه الإستراتيجي الأمريكي نحو جنوب شرق اسيا ومساعي احتواء الصين 2009–2020، **المجلة الدولية للبحوث القانونية والسياسية**، العدد1 ،(الجزائر: 2022)، ص472.

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 / International | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0

صرحت بذلك علناً بقولها: "علينا توسيع ارتباطاتنا مع الصين ووضع منطقة آسيا والمحيط الهادئ في مقدمة أجندتنا الدبلوماسية"[1].

وكان الهدف الأبرز للإدارة الأمريكية من وراء تحركاتها في تلك المنطقة هو إبراز أهمية شرق آسيا في نقاشات السياسة الخارجية الأمريكية، نظراً للدور الذي تمثله هذه المنطقة من النواحي العسكرية والأمنية والسياسية والاقتصادية في التخطيط الإستراتيجي الأمريكي.

ركزت تصريحات مسؤولي إدارة باراك أوباما على المنطلقات الأمنية ووجوب معالجتها في منطقة شرق اسيا، فجاء في مقال مستشار الامن القومي آنذاك توم دونيلون: إن الأمن في المنطقة يتطلب احترام القانون الدولي والأعراف الدولية، وعدم إعاقة التجارة وحرية الملاحة، وأن تبني القوى الناشئة الثقة مع جيرانها، وأن يتم حل الخلافات سلميا دون تهديدات أو إكراه. وفي منطقة آسيا والمحيط الهادئ، يتطلب هذا أن تحافظ الولايات المتحدة على شبكة قوية من الحلفاء والشركاء وتعمل على تعزيزها، والأمر الأكثر أهمية هو أن الرئيس حدد موقفنا الدفاعي المستقبلي في المنطقة ـ وهو وجود أكثر انتشاراً ومرونة واستدامة. وتتمثل باكورة تجليات هذه الإستراتيجية في النشر الدوري لقوات مشاة البحرية والطائرات في أستراليا، وهو ما من شأنه أن يساهم في تأمين خطوط الملاحة البحرية التي تشكل أهمية حيوية للاقتصاد العالمي[2].

وقد أوردت وزيرة الخارجية الأميركية آنذاك، **هيلاري كلينتون** Hillary Clinton مجموعة من المبررات لهذه التوجهات الجيوإستراتيجيّة الجديدة في مقالتها الشهيرة: قرن المحيط الهادئ الأمريكي (America's Pacific Century)، وجاء فيها: يدعو البعض في الولايات المتحدة إلى عدم إعادة تمركزنا عالمياً، بل إلى العودة إلى الوطن، ويطالبون بتقليص حجم مشاركتنا الدولية لصالح التركيز على أولوياتنا المحلية العاجلة. وعلى الرغم من أن هذه الدوافع تبدو مفهومة، إلا أنها غير صائبة. فالقول بأننا لم نعد نملك القدرة على تحمل تكاليف الانخراط في الشؤون العالمية هو خطأ كبير، إذ إننا لا نستطيع تحمل كلفة الانسحاب منها. من فتح أسواق جديدة أمام الشركات الأميركية، إلى الحد من انتشار الأسلحة

(1) Shambaugh, David. "Assessing the US 'Pivot' to Asia" Strategic Studies Quarterly, no7, (Alabama: 2013), p13.

(2) Tom Donilon, America is back in the Pacific and will uphold the rules, Financial Times, November 28 2011, in:
https://www.ft.com/content/4f3febac-1761-11e1-b00e-00144feabdc0 (11/11/2024)

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 / International | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0

النووية، والحفاظ على حرية الممرات البحرية للتجارة والملاحة، يُعدُّ العمل في الخارج ضرورياً لازدهارنا وأمننا الداخلي. على مدى أكثر من **ستة** عقود، قاومت الولايات المتحدة رغبة الانعزال ونداءات "**العودة إلى الوطن**" التي تنطوي عليها هذه الحجج، وينبغي لنا أن نقاومها مجدداً[1].

مرت السياسة الأمريكية في هذه المرحلة بمرحلتين أساسيتين: المرحلة الأولى (2011–2012) تم التركيز بشكل أساسي على المبادرات العسكرية، مثل نشر القوات البحرية في شمال أستراليا، ونشر السفن الحربية في سنغافورة. وقد واجهت هذه التحركات معارضة شديدة من الصين، التي ردت بتحركات مماثلة تظهر قدرتها على الدخول في نزاعات بحرية حدودية مع حلفاء الولايات المتحدة، أما المرحلة الثانية (2012–2016) فقد ركزت على المبادرات الاقتصادية والدبلوماسية وتعزيز التعاون مع الصين بهدف تقليل التوترات بين الجانبين، وتهدئة المخاوف الصينية من التحركات الأمريكية في المنطقة، وكانت هذه التوجهات الجيوإستراتيجيّة الجديدة قائمة على ثلاث ركائز أساسية:[2]

الركيزة العسكرية: ركزت على تكثيف التواجد العسكري على الجبهات الشمالية والغربية للمنطقة من خلال نشر القوات العسكرية بشكل دوري بدلاً من إنشاء قواعد دائمة، وذلك اعتماداً على مبدأ المرونة. مع بداية عام (2012)، نُشر حوالي (200–250) عنصراً من مشاة البحرية الأمريكية في أستراليا بشكل دوري، كما شملت تلك التطورات العسكرية اتفاقية التعاون الدفاعي (EDCA) مع الفلبين، التي تضمنت نشر طائرات للمراقبة الدورية ومناورات عسكرية.

كما تضمنت هذه الركيزة تكثيف التفاهمات الأمنية والإستراتيجية مع الدول الحليفة، بعقد تحالفات جديدة أو أعادة إحياء تحالفات سابقة، والناظر الى الخارطة الجيوإستراتيجيّة لهذه التحالفات يدرك تماماً أنها موجهة لمجابهة قوة صاعدة هي الصين، وإذا اخذنا دول الحوار الأمني **(كواد)** أنموذجاً لتلك التحركات فسنجد أنها تتوزع على أربعة دول بإمكانها محاصرة التحركات الصينية بصورة كبيرة، وتوضح الخارطة الآتية خارطة توزيع دول تحالف كواد:

(1) Hillary Clinton, America's Pacific Century, foreignpolicy, October 11, 2011, in: https://foreignpolicy.com/2011/10/11/americas-pacific-century/ (10/11/2024)

(2) أمينة فلاح، مصدر سبق ذكره، ص30.

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 / International | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0

خارطة رقم (1) دول الحوار الأمني كواد

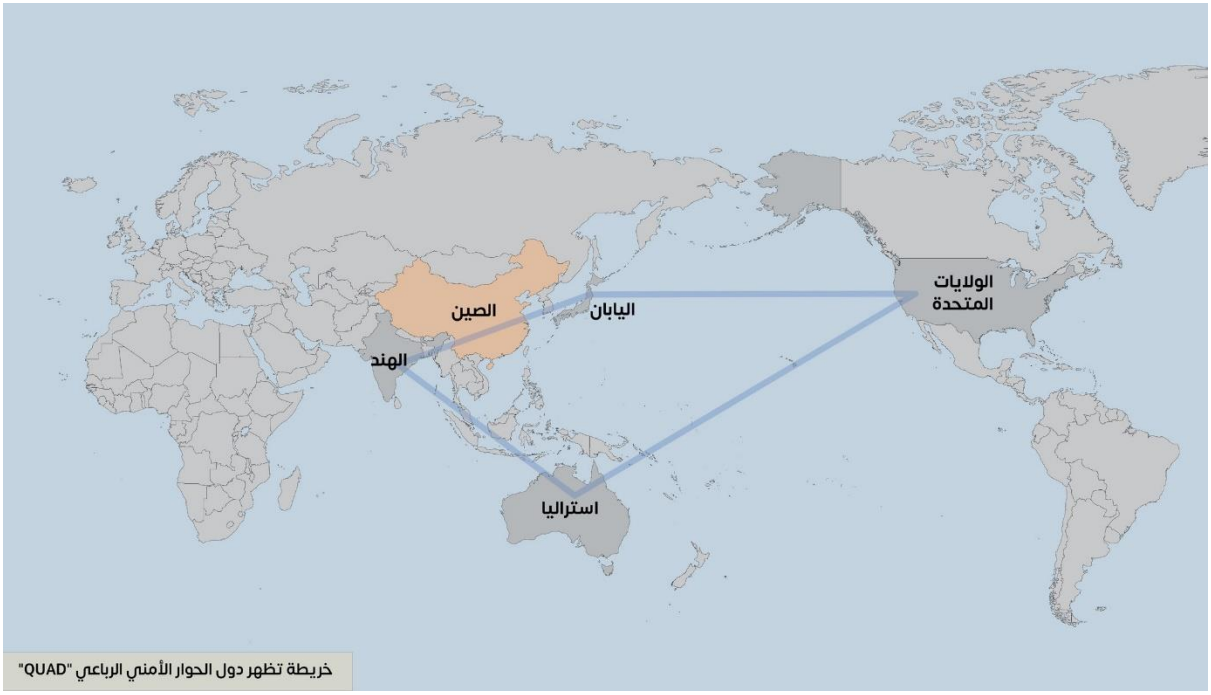

- أنس القصاص، استراتيجية الأمن القومي الأمريكي 2022.. آفاق الاستجابة لانعطافات النظام الدولي في "عقد حاسم"، تقدير استراتيجي، STRATEGIECS Think Tank، ١٤كانون الأول 2022، في:

https://rebrand.ly/ho0qdgv (2024/1/11)

الركيزة الاقتصادية: تضمن العمل على تأسيس اتفاقيات شراكة ومنتديات اقتصادية، يأتي في مقدمتها اتفاقية "الشراكة عبر المحيط الهادئ" (TPP)، وهي اتفاقية للتجارة الحرة تضم (12) دولة هي: أستراليا، بروناي، كندا، تشيلي، اليابان، ماليزيا، المكسيك، نيوزيلندا، بيرو، الولايات المتحدة، فيتنام.

الركيزة الدبلوماسية: شمل عدة زيارات رسمية عالية التأثير بعد عام (2009)، إذ شارك الرئيس **باراك أوباما** في الاجتماع السنوي السابع عشر لقادة منظمة التعاون الاقتصادي لآسيا–الباسيفيك في سنغافورة، وزار الفلبين، وإندونيسيا، والصين، واليابان، وكوريا الجنوبية. كما قام بجولة ثانية إلى آسيا شملت جزيرة غوام وأستراليا وإندونيسيا. وفي عام (2011)، عُقد أول حوار استراتيجي ثنائي بين الولايات المتحدة والفلبين يتعلق بالأمن والمراقبة البحرية. وفي شباط (2012)، أصبح **أوباما** أول رئيس أمريكي يحضر قمة شرق آسيا (EAS)، وهي تجمع إقليمي يشمل (18) دولة آسيوية فضلاً عن الولايات المتحدة، وعُقدت القمة في العاصمة الكمبودية بنوم بنه.

ارتكزت الإستراتيجية الأمريكية الجديدة بشكل كبير على أهمية منطقة آسيا الباسفيك والدور الذي يمكن أن تلعبه في المستقبل في تفاعلات النظام الدولي. في هذا السياق، صرّح **كورت كامبل**، مساعد

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 / International | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0

وزير الخارجية لشؤون شرق آسيا والمحيط الهادئ خلال الولاية الأولى للرئيس **أوباما**، والمعروف بأنه المهندس الرئيسي لاستراتيجية "**إعادة التوازن**"، بأن النصيب الأكبر من التاريخ السياسي والاقتصادي للقرن الحادي والعشرين سيُكتب في منطقة آسيا الباسفيك. من جهة أخرى، فإن الدور التقليدي الذي قامت به الولايات المتحدة بعد الحرب العالمية الثانية يُحتّم عليها الحفاظ على مصداقيتها والتزاماتها تجاه حلفائها في تلك المنطقة من خلال تعزيز التحالفات وإقامة شراكات جديدة، والدفاع عن القيم الديمقراطية وتبني القيم الاقتصادية الليبرالية، إلى جانب تطوير نهج شامل للوقوف في وجه تنامي القدرات الصينية. جدير بالذكر أن هذه الإستراتيجية أُطلق عليها في بادئ الأمر "استراتيجية المحور" ثم عُدلت إلى "استراتيجية إعادة التوازن" بعد أن أثارت عبارة "المحور" استياء الجانب الصيني لارتباطها بأدبيات الحرب الباردة وسياسة الاحتواء التي وُجهت ضد الاتحاد السوفيتي، فإعادة التوازن هي تحويل للموارد والاهتمام الإستراتيجي من أوروبا والشرق الأوسط الى آسيا، كما انها تدل في فحواها على عدم التخلي بالكلية عن توازنات الشرق الأوسط وأوروبا وأهميتهما ضمن الإستراتيجية الأمريكية، وإنما هي ترتيب للأولويات ومواجهة لمخاطر محتملة ضمن نطاق جغرافي أكثر أهمية من سواه، كما ان إعادة التوازن يحمل في طياته اعتراف جيواستراتيجي باختلال موازين القوى ضمن منطقة شرق اسيا، مما يوجب التحرك ضمن مدى زمني معين لتصحيح هذا الاختلال[1].

إن إدارة **أوباما** هي أول إدارة على الإطلاق ترفع آسيا صراحةً إلى الأولوية الجيوإستراتيجيّة، وهذا أمر جديد بالنسبة للولايات المتحدة التي أعطت الأولوية منذ فترة طويلة لعلاقاتها عبر الأطلسي، أو الشرق الأوسط، أو أمريكا اللاتينية في السابق. وحتى في ذروة حرب فيتنام واحتواء الحرب الباردة للصين خلال إدارتي **جون كينيدي وجونسون** ظلت واشنطن تحافظ على أولويتها الإجمالية على الجبهة الغربية، ومن ناحية أخرى من المهم أن نلاحظ ان هذا التحول هو تحول نسبي وليس تحولاً جوهرياً، ويمكن إدراج ذلك بصيغة التغيير التعديلي أو الإصلاحي، اذ يتم إيجاد نوع من المواءمة بين القديم والجديد، مما يجعله تغييراً جزئياً وليس شاملاً، ويتم تجنب الأخطاء السابقة، مع تبني استراتيجية جديدة تتوافق مع الأهداف والمصالح في المنطقة، ويرجع هذا إلى أن التواجد الأميركي في آسيا يعود تاريخه إلى تاريخ سابق عن ذلك بكثير[2].

---

(1) أمينة حلال، "إعادة التوازن: الإستراتيجية الأمريكية في جنوب شرق آسيا"، بحث منشور في: مركز المتوسط للدراسات الإستراتيجية، 19 تشرين الأول 2023، في: https://mediterraneancss.uk/2023/10/19/america-south-asia/

(2) Shambaugh, David. op.cit., p10.

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 / International | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0

ثالثاً: محفزات التحول الجيواستراتيجي الأميركي تجاه شرق آسيا

ساهمت العديد من الدوافع الأمنية والعسكرية في التحول الجيواستراتيجي الأمريكي تجاه شرق آسيا، أبرزها سعي الصين لتعزيز قدراتها العسكرية وتوسيع نفوذها في بحر الصين الجنوبي ومنطقة المحيطين الهندي والهادئ، مما يمثل تحدياً مباشراً للنظام الإقليمي الذي تحاول الولايات المتحدة فرضه في تلك المنطقة. يشمل هذا التوسع الصيني بناء قواعد عسكرية على جزر متنازع عليها، وفرض مطالب سيادية تتعارض مع الرؤية الأمريكية، التي تؤكد على ضرورة الحفاظ على حرية الملاحة في الممرات المائية الإستراتيجية، بما في ذلك بحر الصين الجنوبي، الذي تمر عبره نسبة كبيرة من التجارة العالمية.

إلى جانب ذلك، تزايدت المخاوف الأمريكية من سباق التسلح في المنطقة، إذ تمثل كوريا الشمالية بتطلعاتها النووية وبرامجها الصاروخية تهديداً صارخاً للأمن الإقليمي والدولي، مما دفع الولايات المتحدة إلى تعزيز حضورها العسكري وتحالفاتها مع دول المنطقة.

وعلى المستوى الاقتصادي، تُعد منطقة شرق آسيا مركزاً حيوياً للنمو الاقتصادي العالمي، فهي موطن لبعض أكبر الاقتصادات في العالم، مثل الصين واليابان وكوريا الجنوبية. تسعى الولايات المتحدة إلى تعزيز علاقاتها التجارية والاستثمارية مع هذه الدول، خاصة في ظل وجود سوق تنافسي يتميز بسرعة التغير والتطور، مما يجعل المنطقة ذات أهمية استراتيجية في السياسة الاقتصادية الأمريكية.

إن حقبة ما بعد الحرب الباردة قدمت وجهات نظر تنطلق من الاعتقاد بأن التفكير في العوامل الاقتصادية والمصالح الحيوية للدول هو النطاق الذي ستتحرك بموجبه العلاقات الدولية، مما يعني أن تأثير العامل الأيديولوجي سوف يتراجع لصالح هذه العوامل الجديدة في البيئة الدولية. وقد حاولت الصين تأكيد ذلك من خلال المصالح المشتركة بينها وبين الولايات المتحدة الأمريكية، إلا أن العوامل الأيديولوجية والمسلمات الليبرالية مثل حقوق الإنسان، والديمقراطية، والتعددية، وحقوق الأقليات والقوميات، ومشكلة تايوان، أصبحت كلها المحرك الأساسي لتوجهات أو لتبرير توجهات الولايات المتحدة تجاه الصين[1].

إن آسيا هي الشريك الاقتصادي الأهم للولايات المتحدة، ولقد كانت كذلك لأكثر من ثلاثة عقود، لا سيما مع تطور اقتصادات آسيا مثل الصين واليابان وكوريا الجنوبية، فقد تعاظم دورها شريكاً تجارياً رئيسياً للولايات المتحدة. وفي أوائل الألفية الجديدة، تحديداً مع انضمام الصين إلى منظمة التجارة

(1) ليو شيه تشنج ولي شي دونج، مصدر سبق ذكره، ص13.

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 / International | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0

العالمية في (2001)، ارتفع حجم التبادل التجاري بين الولايات المتحدة وآسيا بشكل غير مسبوق، ليتجاوز الاتحاد الأوروبي ككل، وفي عام (2012) بلغ إجمالي التجارة بين الولايات المتحدة وآسيا (14.2) تريليون دولار أميركي. ومنذ عام (2000 أصبحت آسيا أكبر مصدر للواردات وثاني أكبر سوق للصادرات خارج أميركا الشمالية. وبحلول عام (2010 شكلت آسيا 32.2%) من إجمالي التجارة الأميركية في السلع على مستوى العالم. وبلغ إجمالي الصادرات الأميركية إلى آسيا (457.2) مليار دولار أميركي في عام (2012)، وقفز حجم التبادل التجاري بين الولايات المتحدة الأمريكية وبعض الدول الاسيوية مستويات اعلى من حجمه مع شركاء أوروبيين رئيسيين، فحجم التبادل التجاري بين الولايات المتحدة وكوريا الجنوبية هو منه مع ألمانيا، ومع سنغافورة أكثر من فرنسا، ومع اليابان أكثر من المملكة المتحدة وألمانيا وفرنسا مجتمعة[1].

رابعاً: الجدل الفكري للتحولات الجيوإستراتيجيّة تجاه شرق آسيا

أثارت هذه التوجهات الإستراتيجية الأمريكية نقاشات عديدة بين نخبة الفكر في الولايات المتحدة الأمريكية، ويمكن إيجاز هذه النقاشات في اتجاهين مختلفين ظهرا في المرحلة الأولى لولادة هذه الإستراتيجية:[2]

1- الاتجاه الارتباطي:

وهو اتجاه يدعو إلى فكرة التدخل والارتباط بمنطقة آسيا بدافع الرد على أي تحركات لأي قوة في المنطقة. ويقف هذا الاتجاه ضد تراجع الولايات المتحدة عن مشاركاتها العالمية، ويؤمن روبرت كاجان بأن الهيمنة العسكرية الأمريكية، وليست القوة "الناعمة" أو "الذكية"، هي التي تدعم استمرار النظام العالمي الليبرالي تحت قيادتها. ويدرك أنه لا توجد حلول دائمة لمشاكل السياسة الخارجية، وكذلك لا يمكن تجاهل هذه المشاكل أو محاولة احتوائها، لأن القوة الأمريكية هي وحدها التي حافظت على السلام العالمي، وكبحت جماح قوى الشر. ويحاجج بأن العزلة الأمريكية هي خيار استراتيجي خاطئ بالكامل،

(1) David Shambaugh,. op.cit. ,p11.

(2) أمينة حلال، مصدر سبق ذكره.

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 / International | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0

فالارتباطات الاقتصادية الأمريكية، إلى جانب العدد الكبير من التحالفات والالتزامات الأمنية، تجعل الولايات المتحدة في موقع لا يمكنها التراجع فيه عن التزاماتها العالمية[1].

إلى جانب ذلك، ظهرت دعوات ضمن هذا الاتجاه تدعو إلى المشاركة الانتقائية، بمعنى التركيز على مناطق استراتيجية معينة، وحجة هذا الاتجاه أن التفوق الاقتصادي والعسكري الأمريكي سينخفض في المستقبل البعيد، مما يعني أن المشاركة الانتقائية هي الخيار الأنسب للتدخلات الخارجية الأمريكية. كما برز ضمن هذا الاتجاه خط آخر يدعو إلى أن يكون الدور الأمريكي موازناً خارجياً لتفاعلات تلك المنطقة، بحيث يمكنها إحراز القيادة العالمية والحفاظ عليها ومنع ظهور هيمنة إقليمية كبيرة، والدولة الوحيدة المرشحة لذلك ضمن المدى المنظور هي الصين في شرق آسيا، والتي ستشكل تحديات للهيمنة العالمية لأمريكا. وهذه الإستراتيجية أطلق عليها جون ميرشايمر "استراتيجية التوازن خارج المجال"، فينبغي على الولايات المتحدة أن تترك للقوى الإقليمية، باعتبارها خط الدفاع الأول، مهمة الحفاظ على توازن القوى في جوارها الإقليمي. فإذا لم تتمكن هذه الدول من احتواء القوة المهيمنة، فعلى الولايات المتحدة أن تساعد في إنجاز هذه المهمة عبر نشر قوات قتالية إلى الإقليم لتحويل التوازن لصالحها. فهذه الإستراتيجية تعمل على إدراك المحفزات القوية التي تجعل الدول الأخرى تتوازن ضد أي قوة تحاول فرض هيمنتها الإقليمية[2].

2- اتجاه التقليص:

يعارض هذا الاتجاه التواجد العسكري الأميركي المكثف في هذه المنطقة، لما له من آثار سلبية على المصالح الأميركية، ويحاجج هذا الاتجاه بسرد الأسباب التالية لهذا التوجه:[3]

1. يرى مارفين كالب (Marvin Kalb) أن الصين لا تمثل تهديداً أمنياً للولايات المتحدة، مع الإقرار بأنها تستمر في كونها مصدر إزعاج دبلوماسي ومنافس اقتصادي. لذا، ينبغي على الولايات المتحدة التعاون معها بدلاً من العودة إلى سياسات الاحتواء مرة أخرى، فالولايات المتحدة ليست بحاجة إلى عدو جديد.

---

(1) محمد محمود السيد، مخاطر التراخي: هل تستطيع الولايات المتحدة الانعزال عن العالم؟، المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، 11 كانون الثاني 2018، في: https://rebrand.ly/79is7zh (2024/11/10)

(2) John J. Mearsheimer and Stephen M. Walt, A Superior U.S. Grand Strategy – The Case for Offshore Balancing, Foreign Affairs – July/August 2016, p.83

(3) أمينة حلال، مصدر سبق ذكره.

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 / International | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0

2. ترى باري بوسن (Barry Posen) وسوزان شيرك (Susan Shirk) أن إضفاء الطابع العسكري بشكل مفرط على استراتيجية إعادة التوازن قد يوقع الولايات المتحدة فيما يُسمى فخ ثوسيديدس Thucydides Trap إذا بالغت في خوفها من الصين. فالأخيرة، بحسب رأيهما، هي قوة عظمى هشة لا تملك القدرة على السيطرة على منطقة شرق آسيا في المستقبل.

خامساً: ركائز الجيوإستراتيجيّة الأمريكية تجاه شرق اسيا وسماتها

تقوم الإستراتيجية الأمريكية تجاه شرق آسيا على ركيزتين أساسيتين: الركيزة العسكرية والركيزة الاقتصادية. فمن الناحية العسكرية، تحتفظ الولايات المتحدة بحوالي (78,000) جندي في اليابان وكوريا الجنوبية، وتنتشر قطعها العسكرية في مياه المحيط القريبة، مما يؤمّن قدراً معتبراً من السيطرة والنفوذ في تلك المنطقة. أما من الناحية الاقتصادية، فقد سمحت الولايات المتحدة لدول مختارة من شرق آسيا بدخول السوق الأمريكية الغنية، وكان السبب الأول لذلك هو الحصول على دعم هذه الدول الآسيوية خلال الحرب الباردة. ولا يمكن تصور النهضة الكبيرة لليابان خلال الحقبة من عام (1950) إلى عام (1990)، ثم انطلاقة النمور الآسيوية الأربعة (كوريا الجنوبية، تايوان، هونغ كونغ، وسنغافورة)، وأيضاً النهضة الكبيرة للصين بعد عام (1978)، والنمو المتصاعد لدول الآسيان، دون الدعم الاقتصادي الأمريكي[1].

وفي سياق الترتيبات الأمنية الأمريكية في المنطقة، تهدف الإستراتيجية العسكرية تجاه الصين إلى تحقيق أربعة أهداف حيوية:[2]

1. تسهيل اندماج الصين في العمليات التعاونية المتعلقة بالأمن، وتشجيعها على تبني سلوكيات تتماشى مع المصالح الأمريكية الشاملة.
2. طمأنة القوى الآسيوية الأخرى، لا سيما حلفاء الولايات المتحدة مثل اليابان، بأن الولايات المتحدة تمتلك القدرة والإرادة لحماية وتعزيز مصالحها والتزاماتها السياسية والاقتصادية والأمنية في مواجهة صعود الصين.

---

(1) اناتولي اوتكين، **الإستراتيجية الامريكية للقرن الحادي والعشرين**، ترجمة: أنور محمد إبراهيم ومحمد نصر الدين (القاهرة: المشروع القومي للترجمة، 2003)، ص167-168.

(2) Michael D. Swaine, Nicholas Bernstadt and others, op.cit. p95.

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 / International | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0

3. ردع الصين عن استخدام القوة العسكرية القسرية لحسم أو توجيه نزاعات محددة مع تايوان، اليابان، فيتنام، الفلبين، وغيرها من الدول والمناطق المجاورة.
4. ضمان عدم قدرة الصين على إنشاء مجال نفوذ حصري في غرب المحيط الهادئ، مما قد يحد من الوصول الاقتصادي والسياسي والعسكري للولايات المتحدة، وكذلك من حرية العبور المفتوح للسفن والطائرات المدنية والعسكرية التابعة للولايات المتحدة وحلفائها في المنطقة.

تظهر الإستراتيجية الأمريكية في بعض الأحيان ارتباطاً وثيقاً مع الصين، وتسعى إلى إقامة علاقات تعاونية مسؤولة معها. ويدافع بعض المفكرين عن هذه الإستراتيجية بأن الروابط الاقتصادية والاجتماعية المتنامية تهدف إلى تحويل الصين تدريجياً إلى قوة اقتصادية تتبنى الفكر الغربي في نظام السوق، والتعددية والديمقراطية، مما يجعلها شريكاً مسؤولاً في النظام العالمي. غير أن هذه الطروحات بدأت تتراجع شيئاً فشيئاً، لاسيما مع نمو القوة الصينية وتحولها إلى منافس حقيقي، وهو ما دفع بعض الدوائر السياسية الأمريكية إلى الدعوة لاتباع سياسة أكثر حدة تجاه الصعود الصيني، إذ يرون فيه منافساً استراتيجياً وتهديداً لقوة الولايات المتحدة ونفوذها العالمي. إلى حد ظهرت فيه دعوات لإحياء مبدأ الاحتواء، وإن لم يكن بالصيغة نفسها التي واجه بها الاتحاد السوفيتي في الحرب الباردة، وتعتنق المؤسسة العسكرية والمجموعات السياسية المحافظة هذا التوجه، ومن مخرجاته العديد من التحالفات الإستراتيجية مع اليابان وكوريا الجنوبية وبعض دول جنوب شرق آسيا، فضلاً عن التمركز طويل الأمد للقوات العسكرية والبحرية الأمريكية في مواقع رئيسية تحيط بالصين، وفي نهاية الأمر، أفرزت الإستراتيجية الأمريكية مزيجاً يوافق بين الارتباط والاحتواء، أو بتعبير آخر هي استراتيجية تحوطية في جوهرها، تقتضي العمل مع الصين بهدف تشجيع صعودها كشريك مسؤول وأحياناً كشريك في مسائل عالمية، ولكن في ذات الوقت هناك تحوط أمريكي حقيقي، يعتمد على أدوات اقتصادية وعسكرية، من احتمال تحول الصين إلى منافس قوي ومتحدٍ واضح للمصالح الأمريكية في عدة مناطق استراتيجية، وهو الطابع الغالب على الإستراتيجيات الأمريكية في السنوات الأخيرة[1].

(1) ميكال هيردبرج، "مثلث مصالح الطاقة الإستراتيجية: الصين والهند والولايات المتحدة الأمريكية: المنظور الأمريكي"، في: **الصين والهند والولايات المتحدة الأمريكية: التنافس على موارد الطاقة**، مؤلف جماعي (أبو ظبي: مركز الامارات للبحوث والدراسات الإستراتيجية، 2008)، ص484-485.

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 / International | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0

وغني عن القول إن الولايات المتحدة تنظر إلى مجال الطاقة كإحدى قضايا الأمن القومي الرئيسية، وتُعد من أكبر مستهلكي النفط في العالم، إذ تأتي في المرتبة الثانية بعد الصين والتي بلغ حجم استيراداتها من النفط أكثر من (11) مليون برميل يومياً في عام (2023)، بينما بلغ متوسط حجم الاستيراد الأمريكي حوالي (6.48) مليون برميل نفط يومياً وفق أرقام نهاية عام (2023. كما يبلغ استهلاك الولايات المتحدة حوالي (20) مليون برميل يومياً وفق أرقام العام ذاته، وتنتج حوالي (12.93) مليون برميل يومياً، مما يجعلها الدولة الأعلى إنتاجاً في العالم، ومع ذلك تستورد جزءاً من احتياجاتها النفطية[1].

فضلاً عن حجم الإنتاج والاستهلاك الأمريكي، تُعد الولايات المتحدة القوة المهيمنة في الشرق الأوسط، وخاصة في منطقة الخليج العربي، إذ تتحكم قواتها البحرية في ممرات الاتصال البحري والمضائق الرئيسية التي تعبر منها ناقلات الطاقة إلى أنحاء العالم. كما تهيمن الولايات المتحدة على مؤسسات الطاقة العالمية وتمتلك كبريات شركات الطاقة الأكثر تطوراً في العالم.

تنظر الإستراتيجية الأمريكية بحذر إلى الدور القوي للدولة الصينية، الذي يتمثل في دعم وتنسيق وتمويل الأنشطة الاستثمارية لشركات النفط الوطنية، ويأتي ذلك مصحوباً بدبلوماسية قوية تسعى إلى توسيع علاقات الصين مع العديد من الدول الرائدة في مجال الطاقة. هذا التوجه يتعارض مع اعتماد الولايات المتحدة على الأسواق والاستثمارات الخاصة في هذا المجال، اذ ترى أن رعاية الدولة الصينية لشركات النفط الوطنية تقلل من فرص الدول الأخرى في الوصول إلى الأسواق النفطية وتقلل مرونة أسواق الطاقة العالمية، كما تنظر الولايات المتحدة بقلق إلى التحركات الصينية، التي تعتمد على العلاقات الثنائية في استراتيجياتها لتأمين احتياجاتها من مصادر الطاقة، معتبرة أن ذلك يقوض عمل مؤسسات السوق النفطية متعددة الأطراف. فضلاً عن ذلك، فإن انخراط شركات النفط الوطنية الصينية مع دول تصفها الولايات المتحدة بـ"الدول المارقة"، مثل إيران، يزيد التوترات بين الصين والولايات المتحدة حول الأهداف والنوايا الإستراتيجية الأشمل، أما الجانب الآخر لهذه المخاوف الأمريكية، فهو تزايد دور الصين في مناطق رئيسية منتجة للطاقة، مثل الخليج العربي، مما قد يؤدي في نهاية المطاف إلى

(1) محمود يوسف، ماذا تعرف عن أكبر منتجي النفط في المنطقة والعالم؟، الجزيرة، 7 شباط 2024، في:
https://rebrand.ly/vk4g2tu (7/11/2024)

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 / International | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0

إضعاف نفوذ الولايات المتحدة في هذه المناطق الإستراتيجية. وينطبق الشيء نفسه على التحركات الصينية في إفريقيا، والتي تسهم في مزاحمة المصالح الأمريكية على المستوى العالمي[1].

مثّلت مسألة تايوان – ولا تزال – ورقة استراتيجية مهمة في يد الولايات المتحدة تستخدمها في إدارة علاقاتها مع الصين منذ ظهور المشكلة في عام (1949). فبعد أن أخفق الجنرال جورج مارشال، سفير الولايات المتحدة في الصين، في المهمة التي كلفه بها الرئيس الأمريكي هاري ترومان، والتي كانت تهدف إلى مساعدة الحكومة الوطنية الصينية على إعادة ترسيخ سلطتها في البلاد دون توريط الولايات المتحدة في تدخل عسكري مباشر في أحداث الحرب الأهلية الدائرة هناك. حاول جورج مارشال عقد مؤتمر استشاري لمناقشة تشكيل حكومة ائتلافية يتم فيها دمج الحزب الشيوعي والحزب الوطني الصيني لتشكيل حكومة مشتركة وجيش موحد. إلا أن هذا الهدف لم يتحقق، إذ تمكنت القوات التابعة للحزب الشيوعي من هزيمة قوات الحزب الوطني الصيني، وتأسيس جمهورية الصين الشعبية، واختيار ماو تسي تونغ رئيساً لها، الأمر الذي أدى الى فرار بقايا الحزب الوطني الصيني الى جزيرة تايوان[2].

تبلغ مساحة هذه الجزيرة التي (35,688) كيلومتراً مربعاً، وتقع على بعد (100) كيلومتر فقط من السواحل الصينية، مثلت أهمية تجعلها ذات موقع استراتيجي وحساسية عالية في بحر الصين الجنوبي، وبعد انسحاب الحزب الوطني الصيني (الكومينتانغ) من البر الرئيسي عقب انتهاء الحرب الأهلية الصينية، أقام نظاماً سياسياً واقتصادياً وثقافياً متميزاً في تايوان، مختلفاً بشكل جذري عن النظام الذي تبنته جمهورية الصين الشعبية، وقد طورت تايوان، تحت قيادة الحزب الوطني الصيني، مؤسسات ديمقراطية واقتصاداً حديثاً موجهاً نحو التجارة العالمية، مما جعلها إحدى المناطق المزدهرة في شرق آسيا، وجعلها في نفس الوقت حليفاً قوياً للولايات المتحدة في مواجهة نفوذ الصين المتصاعد. أصبحت تايوان بالتالي محوراً أساسياً في السياسة الأمريكية تجاه الصين منذ عام (1972)، وهو العام الذي زار فيه الرئيس الأمريكي ريتشارد نيكسون الصين، فاتحاً صفحة جديدة من العلاقات الدبلوماسية بين البلدين بعد عقود من القطيعة منذ تأسيس جمهورية الصين الشعبية في عام (1949). ومنذ ذلك الوقت، تعقدت العلاقات الثلاثية بين الولايات المتحدة والصين وتايوان، إذ تحرص الولايات المتحدة على حماية مصالحها الإستراتيجية في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، مما يجعل من تايوان ورقة ضغط ودعامة أمنية

(1) ميكال هيردبرج، مصدر سبق ذكره، ص493–497.

(2) منتهى طالب سلمان، **الوجيز في تاريخ آسيا الحديث والمعاصر** (بغداد: مكتبة دجلة، 2014)، ص66.

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 / International | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0

تساهم في توازن القوى في المنطقة[1]. وتوضح الخارطة الآتية الموقع الجغرافي لتايوان ومدى قربها من البر الصيني:

خارطة رقم (2) موقع جزيرة تايوان ومدى قربها من البر الصيني

- https://www.britannica.com/topic/history-of-Taiwan/Successors-to-Chiang-Kai-shek (27/2/2025)

وعلاوة على الأهمية الإستراتيجية لتايوان في العديد من النواحي، كورقة ضغط على الصين وكمنطلق استراتيجي حال نشوب صراع في المنطقة، وترابطاتها التجارية والاقتصادية مع الولايات المتحدة، فإن هناك سبباً استراتيجياً يتعلق بمصداقية التوجهات الأمريكية في حماية حلفائها في شرق آسيا عموماً، فكيف يمكن للولايات المتحدة أن تثبت مصداقيتها في الدفاع عن اليابان وكوريا الجنوبية إذا تخلت عن حماية تايوان؟ وما هي المبررات التي من الممكن أن تقدمها الولايات المتحدة إذا ما وقفت مكتوفة الأيدي تجاه تحقيق الحلم الصيني بإعادة تايوان إلى "أرض الوطن"؟، وهذه الطروحات لا تبدو بعيدة المنال عن الجانب الصيني، لا سيما إذا فهمنا المشهد بصورته الواقعية الجيوإستراتيجيّة؛ إذ إن الصين ليست بحاجة

(1) ليو شيه تشنج ولي شي دونج، مصدر سبق ذكره، ص240.

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 / International | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0

لأن تمتلك من القدرات العسكرية ما يكافئ قدرة الولايات المتحدة الأمريكية من أجل التحرك باتجاه تايوان، فكل ما تحتاجه هو القدر الكافي من القوة لردع الولايات المتحدة عن التفكير في مواجهتها عسكرياً إذا ما فكرت في ضم تايوان[1].

سادساً: شرق آسيا وجدلية الهيمنة الأمريكية واحتواء الصين

هناك من يرى أن التوجهات الجيوإستراتيجيّة الأمريكية واهتمامها بمنطقة آسيا سبقت استراتيجية باراك أوباما المسماة بالمحور أو إعادة التوازن، أما الجديد في توجهات إدارة أوباما فكان الانتقال من سياسة قائمة إلى حد كبير على المصالح التجارية المشتركة إلى سياسة تهدف إلى احتواء صعود الصين. فقد كانت العلاقات التجارية والاقتصادية تشكل حجر الزاوية في العلاقات الأمريكية–الصينية، إذ ركزت واشنطن على فتح الأسواق الصينية أمام المنتجات والخدمات الأمريكية، وتعزيز التبادل التجاري والاستثماري، وتشجيع الإصلاحات الاقتصادية في الصين بما يتواءم مع النظام الاقتصادي العالمي ذي الطابع الرأسمالي الأمريكي[2].

إلا أن هذا التركيز بدأ يتغير مع صعود الصين كقوة اقتصادية عالمية ونمو قدراتها التكنولوجية والعسكرية، مما أثار مخاوف أمريكية حقيقية من أن تصبح الصين تحدياً للنظام الدولي القائم، خاصة مع تصاعد مبادرات ومشاريع صينية عالمية مثل مشروع "**الحزام والطريق**" وتعزيز القدرات العسكرية الصينية في بحر الصين الجنوبي، وهو ما اعتبرته الولايات المتحدة تهديداً لمصالحها ومصالح حلفائها في المنطقة.

وفي هذا السياق، فرضت الولايات المتحدة قيوداً على التعاون التكنولوجي مع الشركات الصينية، وفرضت تعريفات جمركية وعقوبات اقتصادية، وعززت التحالفات الأمنية في منطقة المحيطين الهندي والهادئ، مثل "**كواد**" و"**أوكوس**"، إلى جانب محاولات تقليل الاعتماد الاقتصادي على الصين من خلال استراتيجيات إعادة توطين الصناعات الحيوية وتعزيز التعاون مع شركاء آخرين.

---

(1) نوح فلدمان، **الحرب الهادئة**، ترجمة: هشام سمير (الخبر: تكوين للدراسات والأبحاث، 2016)، ص49–51.

(2) James Carden, Obama's Foreign Policy: A Hostage to Bipartisan Consensus, thenation, 26 October 2016, in: https://www.thenation.com/article/archive/obamas-foreign-policy-a-hostage-to-bipartisan-consensus/ (19/11/2024)

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 / International | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0

أما على المستوى الأيديولوجي، فإن السياسة الخارجية الأمريكية لا تزال تعد النظام السياسي الصيني القائم على الحزب الواحد والرقابة المركزية تحدياً لقيم الديمقراطية وحقوق الإنسان التي تسعى الولايات المتحدة للترويج لها عالمياً. هذا التحول من التعاون إلى الاحتواء يعكس إعادة تقييم أمريكية شاملة لدور الصين في النظام العالمي، إذ انتقلت من كونها شريكاً محتملاً وحليفاً مفترضاً في مواجهة التمددات الروسية إلى خصم استراتيجي يجب احتواء نفوذه لضمان استمرار الهيمنة الأمريكية عالمياً.

تنظر الولايات المتحدة الأمريكية إلى منطقة المحيطين الهندي والهادئ بوصفها منطقة ذات أهمية استراتيجية بالغة للولايات المتحدة وحلفائها، إذ يرتبط اقتصادها وأمنها ارتباطاً وثيقاً بحجم التجارة الهائل الذي يتدفق عبر المحيطين الهندي والهادئ، وبحسب "الإستراتيجية التعاونية لقوى البحر في القرن الـ21"، الصادرة عن القوات المسلحة الأمريكية لعام (2015)، فإن الفرص والتهديدات في المنطقة تملي على الولايات المتحدة الاعتماد المتزايد على القوات البحرية لحماية مصالحها والحفاظ على التزام دائم باستقرار المنطقة، ذلك إلى جانب تعزيز التعاون مع حلفائها في منطقتي المحيط الهندي والهادئ، مثل (أستراليا، اليابان، نيوزيلندا، الفلبين، كوريا الجنوبية، وتايلاند)، وتواصل تنمية شراكات استراتيجية مع دول مثل (بنغلاديش، بروناي، الهند، إندونيسيا، ماليزيا، باكستان، سنغافورة، وفيتنام)[1].

سابعاً: التوجهات الأمريكية تجاه شرق آسيا في عهد الرئيس دونالد ترامب (2016-2020)

مثّلت رؤية الرئيس **دونالد ترامب** تحولاً واضحاً في النهج الإستراتيجي الأمريكي مقارنة بأسلافه، إذ شهدت تغييراً جوهرياً تمثل في التخلي عن الدفاع الشامل عن النظام الليبرالي العالمي. بدلاً من ذلك، رفع ترامب شعار "أمريكا أولاً"، ما يعكس توجهاً أكثر تركيزاً على المصالح الوطنية الأمريكية دون اعتبار كبير للأطر التقليدية التي حكمت السياسة الأمريكية في العقود السابقة، وانتقد ترامب سياسات ومعالجات الرؤساء السابقين لقضايا الأمن القومي، معتبراً أنها أسهمت في إضعاف مكانة الولايات المتحدة عالمياً. هذا النهج الجديد جسّد رؤية مختلفة تعطي الأولوية لتعزيز القوة الاقتصادية والسياسية الأمريكية داخلياً وخارجياً، على حساب التزامات دولية كانت تعدّ ركناً أساسياً في الإستراتيجيات السابقة[2].

(1)A Cooperative Strategy for 21st Century Seapower, march 2015. Department of the Navy.

(2) يحيى سعيد قاعود وعلا عامر الجعب، "وثيقة الأمن القومي الأمريكي 2017 قراءة تحليلية في استراتيجية دونالد ترامب"، **قراءات استراتيجية**، العدد20 (رام الله: 2018)، ص90.

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 / International | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0

ركز الرئيس الأمريكي **دونالد ترامب**، ومنذ توليه السلطة خلفاً لإدارة باراك أوباما، على إعادة بناء القوة الاقتصادية واستعادة الثقة في الأنموذج الاقتصادي الأمريكي. وعلى عادته في مخالفة توجهات الإدارات الديمقراطية السابقة، فقد طرح عدة توجهات تدعو إلى التقليل من توسعة النظام التجاري الاقتصادي الليبرالي الذي شمل ما يسميها بالدول التي لا تشاطر القيم الديمقراطية الأمريكية.

تم بموجب هذه التوجهات تصعيد إجراءات حماية التجارة تجاه مجموعة من الدول وعلى رأسها الصين، وتظهر الأرقام الخاصة بالتبادل التجاري بين الدولتين أن الواردات الأمريكية من الصين عام (2017) كانت (505) مليارات دولار. ولكنها بنهاية (2020 بلغت (432) ملياراً، كما أن الفائض التجاري المتحقق لصالح الصين انخفض إلى (307) مليارات عام (2020) بعد أن كان (375) ملياراً عام (2017)، وقد يظن البعض أن الانخفاض نتيجة جائحة كورونا وما نتج عنها من قيود على حركة التجارة الخارجية، ولكن أرقام (2019) تبين أن الواردات الأمريكية من الصين تراجعت بنحو (89) مليار دولار. ففي عام (2018) كانت الواردات الأمريكية من الصين (538) ملياراً، وتراجعت بعد سنة إلى (449) ملياراً[1].

لقد حددت استراتيجية الأمن القومي الأمريكية لعام (2017) ثلاثة منافسين لها في النظام الدولي. أول هؤلاء المنافسين هي ما تسميها الوثيقة بـ"الدول الرجعية"، وهي روسيا والصين، بوصفهما دولتين قادرتين على إحداث تغييرات في النظام الدولي وغير متوافقتين مع الرؤية الليبرالية الأمريكية، وهي دول راغبة في تشكيل عالم يناقض القيم والمصالح الأمريكية، وثاني هؤلاء المنافسين هي "الدول المارقة"، وحددتها بإيران وكوريا الشمالية، أما المنافس الثالث للولايات المتحدة وحلفائها وشركائها، فتمثل في منظمات التهديد عبر الحدود الوطنية، لا سيما الجماعات الإرهابية[2].

وأكدت استراتيجية الأمن القومي الأمريكية لعام (2017) أن الصين تسعى إلى إزاحة الولايات المتحدة من منطقة شرق آسيا عبر توسيع نفوذها الاقتصادي هناك وإعادة ترتيب المنطقة بما يخدم مصالحها. بناءً على ذلك، تسعى التوجهات الجيوإستراتيجيّة الأمريكية، التي بدأت في عهد الإدارة السابقة، إلى

---

(1) عبد الحافظ الصاوي، نجاح ترامب ومستقبل العلاقات الاقتصادية بين أميركا والصين، الجزيرة، 12 تشرين الثاني 2024، في:

https://rebrand.ly/ttn9l2e (18/11/2024)

(2) National Security Strategy of the United States of America, White House (Washington, DC: White House, 2017), P26.

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 / International | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0

الاستمرار تحت إدارة دونالد ترامب في نهجها الهادف إلى تكثيف الضغط على الصين والعمل على بناء تحالفات قادرة على مواجهتها. ومع ذلك، أضافت إدارة ترامب عنصراً جديداً يتمثل في تكثيف الضغوط الاقتصادية على الصين، حتى لو تطلب ذلك التنصل من بعض الاتفاقيات التجارية التي كانت تشكل جزءاً أساسياً من النهج الاقتصادي الحر للولايات المتحدة، كما أكدت الوثيقة على بناء شراكات استراتيجية مع القوى الرئيسية في المنطقة، مثل اليابان والهند، لمواجهة التنافس الصيني. وأشارت الوثيقة إلى الدعم الأمريكي للدور القيادي القوي لليابان قائلة: "نرحب بالدور القيادي القوي الذي تضطلع به حليفتنا اليابان وندعمه". وفيما يتعلق بالهند، ورد فيها: "نرحب ببروز الهند كقوة عالمية رائدة وشريك استراتيجي ودفاعي قوي"[1].

- **الخاتمة والاستنتاجات:**

تبقى الصين وقضية الحد من تمددها ونموها المحرك الأساسي للجيواستراتيجية الأمريكية في منطقة شرق آسيا، ويتوقع أن تحمل السنوات القادمة زخماً أكبر للتوجهات الأمريكية في تلك المنطقة، مع إعطائها أولوية أكبر، لا سيما إذا استطاعت الولايات المتحدة الأمريكية خلق بيئات آمنة نسبياً في أوروبا والشرق الأوسط، وهو ما تعمل الإدارة الأمريكية الحالية للرئيس دونالد ترامب عليه اليوم ضمن الانخراط في تفاهمات مباشرة مع الجانب الروسي ومحاولة حل أكبر معضلات الشرق الأوسط بإيجاد تسوية للصراع العربي الإسرائيلي.

References:

1 .Asmaa Bahi and Reda Chawadra, "The US Strategic Orientation Towards Southeast Asia and Efforts to Contain China 2009-2020," International Journal of Legal and Political Research, Issue 1 (Algeria: 2022).

2 .Amina Falah, "The New US Security Strategy in Southeast Asia: From a Policy of Ignorance to a Policy of Rebalancing," Asian Issues Journal, Issue 2 (Berlin: 2019).

3 .Anatoly Utkin, American Strategy for the Twenty-First Century, translated by Anwar Muhammad Ibrahim and Muhammad Nasr al-Din (Cairo: National Translation Project, 2003).

4 .Tariq Aziza, US Strategy in Asia in Light of the Chinese Rise (Doha: Harmoon Center for Contemporary Studies, 2017).

(1)Ibid. ,P46.

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 / International | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0

5 .Liu Shih-Cheng and Li Shi-Dong, China and the United States: Rivals or Partners?, translated by Abdel Aziz Hamdi Abdel Aziz (Cairo: Supreme Council of Culture, 2003).

6 .Liu Xie Cheng and Li Shidong, China and the United States: Rivals or Partners? (Cairo: Supreme Council of Culture, 2003).

7 .Muntaha Talib Salman, A Brief History of Modern and Contemporary Asia (Baghdad: Dijlah Library, 2014).

8 .Michal Herdberg, "The Triangle of Strategic Energy Interests: China, India, and the United States: The American Perspective," in China, India, and the United States: The Competition for Energy Resources, ed. (Abu Dhabi: Emirates Center for Strategic Research and Studies, 2008).

9 .Noah Feldman, The Quiet War, translated by Hisham Samir) Al-Khobar: T كوينfor Studies and Research, 2016.(

10 .Henry Kissinger, Years of Renewal, translated by Hisham Al-Dajani (Riyadh: Obeikan Library, 2009).

11. Yahya Saeed Qaoud and Ala Amer Al-Jaab, “The 2017 US National Security Document: An Analytical Reading of Donald Trump’s Strategy,” Strategic Readings, Issue 20 (Ramallah: 2018).

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 / International | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0